الجمهورية التونسية

المجلس الوطني التأسيسي

تقرير لجنة المالية والتخطيط والتنمية

حول مشروع قانون

يتعلق بالمصادقة على بروتوكول مالي بين

حكومة الجمهورية التونسية وحكومة الجمهورية الفرنسية

يتعلق بمنح مساعدات مالية مخصصة لمشروع تزويد وتركيز

تجهيزات تأمين سلامة المنافذ البحرية والبرية التابعة

لديوان البحرية التجارية والموانئ

(33 / 2014)

ومشروع قانون

يتعلق بالمصادقة على بروتوكول مالي بين

حكومة الجمهورية التونسية وحكومة الجمهورية الفرنسية

لإنجاز دراسة تحديد الاحتياجات الخاصة بمشروع تزويد

وتركيز تجهيزات تأمين سلامة المنافذ البحرية والبرية

التابعة لديوان البحرية التجارية والموانئ

(37 / 2014)

تاريخ إحالة المشروعين على المجلس: 18 / 04 / 2014

الوثائق المرفقة بالمشروعين:

* وثيقة شرح الأسباب،
* نص البرتوكول المالي.

تاريخ انتهاء الأشغال: 02/ 06 / 2014

رئيس اللجنة: السيد الفرجاني دغمان

نائب الرئيس: السيد المنصف شيخ روحه **مقررة اللجنة :** السيدة لبنى الجريبي

المقرر المساعد الأول: السيد المعز بالحاج رحومه **المقرر المساعد الثاني:** السيد المنجي الرحوي

نـــظـر اللجنتيـــن	
لجنة المالية والتخطيط والتنمية	لجنـة الحقوق والحريات والعلاقات الخارجية
تاريخ إحالة المشروعين على اللجنة: 2014/04/22	
جلسة اللجنة: 30 أفريل 2014 **قرار اللجنة:** الموافقة بأغلبية الحاضرين:6 أعضاء موافقين و1 محتفظ و1 معترض **تاريخ إنهاء الأشغال:** 02 جوان 2014 **رئيس اللجنة:** الفرجاني دغمان **المقرر المساعد الأول:** معز بالحاج رحومة	**جلسة اللجنة:** 06 ماي 2014 20 ماي 2014 **قرار اللجنة:** الموافقة باجماع الحاضرين **تاريخ إنهاء الأشغال:** 20 ماي 2014 **رئيسة اللجنة:** سعاد عبد الرحيم **المقررة:** عائشة النوادي

أوّلا ــ تقديم المشروع:

في إطار مواكبة التطوّر الذي شهده قطاع النقل البحري وخاصة تطوّر تجهيز السفن التجارية بمعدات السلامة والأمن وتأمين المراقبة بالموانئ وتفعيل الوقاية من الحوادث والتقليل منها طبقا للاتفاقيات الدولية ذات الصلة، أبرمت حكومة الجمهورية التونسية مع حكومة الجمهورية الفرنسية بروتوكولين ماليين بتاريخ 04 جويلية 2013:

ــ يتعلق الأول بمنح الجمهورية التونسية قرضا لتمويل مشروع تزويد وتركيز تجهيزات تأمين سلامة المنافذ البحرية والبرية للموانئ التابعة لديوان البحرية التجارية والموانئ بمبلغ أقصاه 12 م.أورو شرط أن يفضي فرز العروض الخاص بالمشروع على اختيار مزوّد فرنسي بالنسبة لــ 70 % من قيمة الصّفقة على الأقل إثر طلب عروض دولي يقوم به ديوان البحرية التجارية والموانئ.

ويتم منح هذا القرض طبقا للشروط المالية التالية:

- مدّة السداد : 20 سنة منها 6 سنوات إمهال،
- نسبة الفائدة : 0,14 % سنوية،
- طريقة السداد: 28 سداسية متساوية ومتتالية بخصوص أصل القرض، وسيتم احتساب الفائدة اعتمادا على أصل القرض المتبقي.

هذا، وينصّ البروتوكول على وجوب إبرام عقد شراء بين المزوّد الفرنسي والديوان قبل 31 ديسمبر 2013، مع العلم وأن آخر أجل لسحب القرض من الخزينة الفرنسية هو 31 ديسمبر 2017. كما نصّ على أنه باتفاق كتابي بين الطرفين يمكن تنقيح البروتوكول وإعلام الجانب الفرنسي أنه تمّت المصادقة على هذا التنقيح وفق إجراءات المصادقة على البروتوكول الأصلي.

ــ ويتعلق البرتوكول المالي الثاني بمنح الجمهورية التونسية هبة لتمويل دراسة لتحديد الاحتياجات الخاصة بمشروع تزويد وتركيز تجهيزات تأمين سلامة المنافذ البحرية والبرية والموانئ التابعة للديوان بمبلغ أقصاه 250 ألف.أورو من صندوق FASEP على أن تقتصر الاستشارة على مكاتب دراسات فرنسية مختصة.

مع العلم وأنه تمّت برمجة هذه الدراسة من قبل ديوان البحرية التجارية والموانئ ضمن ميزانيته لسنة 2013 وذلك في إطار الإعداد لإنجاز مشروع تأمين سلامة المداخل البحرية والبرية للموانئ.

ولضمان تطبيق أحكام هذين البرتوكولين، فقد تمّ التنصيص على إمضاء اتفاقية تطبيق بين وزارة الشؤون الخارجية التونسية، المتصرفة باسم ولحساب حكومة الجمهورية التونسية وبين **Natixis** (إدارة الأنشطة المؤسساتية) المتصرف باسم ولحساب الجمهورية الفرنسية، توضّح طرق استخدام قرض الخزينة الفرنسية وتسديده.

كما تمّ التنصيص على استثناء أحكام الاتفاقية الضريبية الموقعة بين تونس وفرنسا في 28 ماي 1973 وإعفاء الخدمات المذكورة في العقود المدرجة في إطار هذين البرتوكولين وتوريد السلع والخدمات بما فيها المساعدات التقنية من قبل المؤسسات الفرنسية، وكذلك استيراد وتصدير وشراء واستخدام أو الوضع بالتصرف لسلع وخدمات تساهم في إنتاج الواردات المذكورة من جميع الضرائب والرسوم الجمركية والمساهمات الاجتماعية وغيرها من الاقتطاعات الإجبارية في تونس.

ثانيا ــ أعمال اللجنتين:

نظرت لجنة المالية والتخطيط والتنمية في جلستها المنعقدة يوم الأربعاء 30 أفريل 2014 في مشروعي هذين القانونين، وذلك على ضوء ما ورد من بيانات بوثيقتي شرح الأسباب ونص البروتوكولين.

ودار نقاش أكّد خلاله النواب على أهمية هذا المشروع في تأمين سلامة المنافذ البحرية والبرية للموانى التابعة لديوان البحرية التجارية والموانى، بما يمكّن من تدعيم النقل البحري وتفعيل الوقاية من الحوادث وتعزيز مبادلاتنا الخارجية، واعتبروا أن الشروط المالية للقرض ميسّرة.

من جهة أخرى، أكّد أحد النواب على ضرورة مدّ اللجنة بدراسة جدوى المشاريع المزمع إنجازها في إطار مثل هذه البروتوكولات مع إبراز انعكاساتها الإيجابية على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والمالي ومردوديتها المالية المستقبلية بما يحفّز التونسيين على الاكتتاب في المشاريع العمومية ويشجّع على التمويل عن طريق المشاركة.

كما اعتبر عدد من النواب أن هذا القرض مقيّد باعتبار شرط منحه باختيار مزوّد فرنسي، وهو ما لا يترك مجالا واسعا للشركات التونسية لإنجاز مثل هذه المشاريع، وأكّد نائب آخر أن مثل هذه البروتوكولات المالية المشروطة لا تنتج ثروة إلا بالنسبة للبلدان المقرضة، وليس لها انعكاسا إيجابيا على الاقتصاد الوطني، واقترح أن تقترض تونس بنسب فائدة في حدود 2 أو 3 % دون تقييدها بضرورة التعامل مع الجهة المقرضة.

وبخصوص الفصل 8 من البرتوكول المالي المتعلق بالقرض، اقترح أحد النواب تغيير صياغته من " يمكن " إلى " يجب " بخصوص متابعة المشاريع المنجزة من طرف الجهة المقرضة وتقييم تطوّر إنجاز هذه المشاريع من الطرف التونسي لضمان حسن استعمال القروض في إطار الشفافية.

هذا، وأفادت نائبة بأنه تمّ إبرام بروتوكولات مالية مع فرنسا من بينها هذين البرتوكولين لإسقاط مشروع القانون المتعلق بالتدقيق في المديونية، وهذه البروتوكولات تخدم مصلحة فرنسا للحد من الهجرة غير الشرعية.

وعقدت لجنة الحقوق و الحريات والعلاقات الخارجية استماعا إلى ممثلي الحكومة حيث بينوا أن هذين المشروعين يعملان على مزيد تطوير علاقات التعاون بين تونس و فرنسا إلى جانب الاستفادة من الخبرات الفرنسية لتطوير البنية الأساسية لتونس. كما تبين أن هذان المشروعان يأتيان في إطار التزام تونس بالاتفاقيات الدولية، دون المساس من سيادتها الوطنية.

ثالثا ــ توصيات اللجنتين:

أوصت لجنة المالية والتخطيط والتنمية بضرورة أخذ الاحتياطات اللازمة بخصوص مخاطر الصرف التي تبقى دائما قائمة، كما أوصت بإنجاز المشاريع مستقبلا بالمشاركة.

كما أوصى بعض النواب بتشغيل مكاتب دراسات وكفاءات تونسية في هذه المشاريع، وضرورة ربط التعامل التونسي الفرنسي في إطار هذه البروتوكولات بمدى مساعدة الطرف الفرنسي على استرجاع الأموال المنهوبة.

وتأمل لجنة الحقوق و الحريات و العلاقات الخارجية بأن تُمكن هذه الاتفاقيات الموانى التونسية من مواكبة التطور الذي شهده قطاع النقل البحري.

رابعا ــ قرار اللجنة:

قررت لجنة المالية والتخطيط والتنمية الموافقة على مشروع هذا القانون بأغلبية الحاضرين.

رئيــس اللجنــة

الفرجاني دغمان

المقرر المساعد الأول

معز بالحاج رحومة

20 14 / 33 مشـــــروع قانـــون

يتعلق بالمصادقة على بروتوكول مالي بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة الجمهورية الفرنسية يتعلق بمنح مساعدات مالية مخصصة لمشروع تزويد وتركيز تجهيزات تأمين سلامة المنافذ البحرية والبرية التابعة لديوان البحرية التجارية والموانئ.

فصل وحيد :

تمت المصادقة على البروتوكول المالي بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة الجمهورية الفرنسية المتعلق بمنح مساعدات مالية مخصصة لمشروع تزويد وتركيز تجهيزات تأمين سلامة المنافذ البحرية والبرية التابعة لديوان البحرية التجارية والموانئ، الملحق بهذا القانون والمبرم بتونس في 04 جويلية 2013.

20 14 / 33
الواردات عـــــــدد
18 افريل 2014
المجلس الوطني التأسيسي
مكتب الضبط المركزي

20 14 / 37

20 14 / 37 مشـــــروع قانـــون

يتعلق بالمصادقة على بروتوكول مالي بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة الجمهورية الفرنسية لإنجاز دراسة تحديد الاحتياجات الخاصة بمشروع تزويد وتركيز تجهيزات تأمين سلامة المنافذ البحرية والبرية التابعة لديوان البحرية التجارية والموانئ.

فصل وحيد :

تمت المصادقة على البروتوكول المالي بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة الجمهورية الفرنسية المتعلق بإنجاز دراسة تحديد الاحتياجات الخاصة بمشروع تزويد وتركيز تجهيزات تأمين سلامة المنافذ البحرية والبرية التابعة لديوان البحرية التجارية والموانئ، الملحق بهذا القانون والمبرم بتونس في 04 جويلية 2013.

20 14 / 37

الواردات عـــــــدد

18 افريل 2014

المجلس الوطني التأسيسي
مكتب الضبط المركزي